

سبب منه او سبب منها جميعا فالسبب منها ان تظهر امارات
 نشوزها لا ذكرها المص والسبب منه ما سابق في التتمه وهو ما لو منها
 الزوج حقها كتم وان ادعى كل منهما تعدد صاحبه عليه تصرف
 الغايب حالها بنقته خبزها من جيرانها ونحو ذلك مما ياتي في
 التتمه ايضا بان ظهر امارات نشوزها كذا في المهر فبان
 الوعد عظيم لم يظهر امارات النشوز وما المهر والزوج يتفقان
 الي العلم بالنشوز فتقول المص فان ابيت الا النشوز معناه فان تحقق
 نشوزها باسما استمرارها على النشوز بعد الوعد بعد لطف هو قيد
 معتبر فلو كان ذلك عادة لها لم يكن نشوزا بلا هو كلام هو مقتضى
 حرمه غيرها في المصعب وهذه الحالة ولا شك فيها ان قولها حقها
 لها ما قسم او غيره والا فيظهر عدم ثابته عليه جماعة من المسلمين
 والاذرع عن ثوبري في المصعب يقتضيه المص ويجوز تحريم الوعد
 الفرائض ويجوز منع حقوق ثوبري فوق ثلاثة قال رحمه فضل
 تعليق الصلوات بالجل وحقوقه في بعض شرح البخاري وانما حرم
 هجر اكثر من الثلاث ان واجهه ولم يكلمه حتى ياكل ما لم يوافق
 فلا حرمه وان مكث بينه وهو ظاهرا وصاحبه هامد ان من
 الربع بضم الميم كما في فتح الباري وطلاق ابن امية انه غير مبرح وهو
 يعظم المله بان يخشى منه مبيع يتم وان لم يتجره فيجوز المبرح بغيره
 ويؤديه نفسي المبرح بما ذكره في الاصطلاح بضمها بمبدل موقوف
 او بيده لا سوطا لا بعضه في موضعها وادعى انه بسبب نشوزها
 وادعت عدمها فالقول قوله بالنسبة لحوالته الضرب لا بالنسبة
 لسقوط النفقة والكسوة محرمين وسئل الشهاب م عن ان الزوج
 لو ادعى عدم تملكه من وطئها فادعت انه يريد وطئها والديراو
 الحضر والخاص فاجاب بانها تصدق بيمينها والمفروض
 بعني العلم لا حاجة اليه مع جعل الية على تقدير فان نشوزها معناه

تحريمه
 كلامه
 في قوله
 فان نشوزها
 بالعلم بالنشوز
 فتقول المص
 فان ابيت الا
 النشوز معناه
 فان تحقق
 نشوزها باسما
 استمرارها على
 النشوز بعد الوعد
 بعد لطف هو قيد
 معتبر فلو كان
 ذلك عادة لها
 لم يكن نشوزا
 بلا هو كلام هو
 مقتضى حرمه
 غيرها في المصعب
 وهذه الحالة
 ولا شك فيها
 ان قولها حقها
 لها ما قسم او
 غيره والا في
 يظهر عدم ثابته
 عليه جماعة من
 المسلمين والاذرع
 عن ثوبري في
 المصعب يقتضيه
 المص ويجوز
 تحريم الوعد
 الفرائض
 ويجوز منع
 حقوق ثوبري
 فوق ثلاثة
 قال رحمه فضل
 تعليق الصلوات
 بالجل وحقوقه
 في بعض شرح
 البخاري وانما
 حرم هجر اكثر
 من الثلاث ان
 واجهه ولم
 يكلمه حتى ياكل
 ما لم يوافق
 فلا حرمه وان
 مكث بينه وهو
 ظاهرا وصاحبه
 هامد ان من
 الربع بضم
 الميم كما في
 فتح الباري و
 طلاق ابن امية
 انه غير مبرح
 وهو يعظم
 المله بان يخشى
 منه مبيع يتم
 وان لم يتجره
 فيجوز المبرح
 بغيره ويؤديه
 نفسي المبرح
 بما ذكره في
 الاصطلاح
 بضمها بمبدل
 موقوف او
 بيده لا سوطا
 لا بعضه في
 موضعها وادعى
 انه بسبب نشوزها
 وادعت عدمها
 فالقول قوله
 بالنسبة لحوالته
 الضرب لا بالنسبة
 لسقوط النفقة
 والكسوة محرمين
 وسئل الشهاب
 م عن ان الزوج
 لو ادعى عدم
 تملكه من وطئها
 فادعت انه يريد
 وطئها والديراو
 الحضر والخاص
 فاجاب بانها
 تصدق بيمينها
 والمفروض بعني
 العلم لا حاجة
 اليه مع جعل الية
 على تقدير فان
 نشوزها معناه

فان

بالعلم بالنشوز
 فتقول المص
 فان ابيت الا
 النشوز معناه
 فان تحقق
 نشوزها باسما
 استمرارها على
 النشوز بعد الوعد
 بعد لطف هو قيد
 معتبر فلو كان
 ذلك عادة لها
 لم يكن نشوزا
 بلا هو كلام هو
 مقتضى حرمه
 غيرها في المصعب
 وهذه الحالة
 ولا شك فيها
 ان قولها حقها
 لها ما قسم او
 غيره والا في
 يظهر عدم ثابته
 عليه جماعة من
 المسلمين والاذرع
 عن ثوبري في
 المصعب يقتضيه
 المص ويجوز
 تحريم الوعد
 الفرائض
 ويجوز منع
 حقوق ثوبري
 فوق ثلاثة
 قال رحمه فضل
 تعليق الصلوات
 بالجل وحقوقه
 في بعض شرح
 البخاري وانما
 حرم هجر اكثر
 من الثلاث ان
 واجهه ولم
 يكلمه حتى ياكل
 ما لم يوافق
 فلا حرمه وان
 مكث بينه وهو
 ظاهرا وصاحبه
 هامد ان من
 الربع بضم
 الميم كما في
 فتح الباري و
 طلاق ابن امية
 انه غير مبرح
 وهو يعظم
 المله بان يخشى
 منه مبيع يتم
 وان لم يتجره
 فيجوز المبرح
 بغيره ويؤديه
 نفسي المبرح
 بما ذكره في
 الاصطلاح
 بضمها بمبدل
 موقوف او
 بيده لا سوطا
 لا بعضه في
 موضعها وادعى
 انه بسبب نشوزها
 وادعت عدمها
 فالقول قوله
 بالنسبة لحوالته
 الضرب لا بالنسبة
 لسقوط النفقة
 والكسوة محرمين
 وسئل الشهاب
 م عن ان الزوج
 لو ادعى عدم
 تملكه من وطئها
 فادعت انه يريد
 وطئها والديراو
 الحضر والخاص
 فاجاب بانها
 تصدق بيمينها
 والمفروض بعني
 العلم لا حاجة
 اليه مع جعل الية
 على تقدير فان
 نشوزها معناه

فان تحقق نشوزها الخ فمن خاف من موذي مخفقا ومثقالا
 اي ميلان الحق خطا او ثمانا بان تعد ذلك بالزيادة على الثلث او تخصيص
 غني مثلا حله لن الا اذا كفر في جواز الضرب وانه يمكن معتمد
 وهذا بخلاف اي كون له ولي للزوج المعصوم عن الضرب بخلاف
 ولي الصبي فان له ولي له عدمه والعرق ما ذكره قول المتن ويقطع
 بالنشوز سيما في كلامه ان المراد بالزوج عدم الوجوب لا السقوط
 بعد الوجوب لتصوره وعدم الوجوب صادق بما كان قبل وجوبه
 وما كان بعده بمنعها الزوج من الاستمتاع ولو لم يصرم تحت
 يديه او ضمان مستحكمة او اكل ذي ربح كزينة وتوم ويصل واما
 لو كان ذلك بها وارادت ان لا تمكنه الا بعد ازالة خصوصان غير
 مستحكم ورجح كرية واراد التمكين مع وجود ذلك اجبت خوفا
 من ان يزوجها بعد ذلك لم يرحل وسئل العلامة عن علاذ امنعت
 الزوجة من تمكين الزوج لتسخته وكثرة او ساخته هل تكن نائمة الا
 فاجاب بقوله لا تكون نائمة بذلك ومثله كل ما يجزى المرأة عليه يحرم
 الرجل على ازالته اخذ اهما في البان ان كل ما يتاذي به الا نائم على
 الزوج على ازالته اه اي حيث تاذت بذلك اذني لا يحتمل عادة وذلك
 يعلم بقراين الاحوال من اهل جيران الرجل المذكور او ممن هو معاشره
 ويؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجل اظهر
 بيده المباح المعروف وهو انه ان اخبر طبيبان انه مما يودي اولم
 يخبر لئلا يكتن تاذت به تاذا لا يحتمل عادة بملازمة مع ذلك على عدم تقا
 ما ينطق به بيده فلا يصير نائمة بامتناعها وان لم يخبر الطيبان
 المذكوران بما ذكر وكان ملازمة على النظار في شايك بقيد من العقوبة
 ما يتاذي به ولا عرق مجرد بغيرتها وجب تملكه ومثل ذلك في هذا
 التخصيص القروح السائلة ونحوها من كل ما لا يثبت الخبار ولا يعمل بقولها
 في ذلك بل يشهد من يعرف حاله اكثر عشرته له عن علمه ويقطع

طبي